التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب

د. محمد مجدان

ـ جامعة الجزائر ـ 3

مقدمة :

تمثل منطقة الساحل الإفريقي ذلك الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية،وإفريقيا جنوب الصحراء، وهي تضم الدول التالية: السنغال، وغامبيا، وموريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد، ونيجيريا، وبوركينافاسو، وغينيا بيساو،والرأس الأخضر،والسودان، وإثيوبيا،والصومال وكينيا[i].

ولقد بقيت هذه المنطقة لمدة طويلة مهمشة و معزولة عن العالم، غير أنها بدأت تكتسب مكانة مهمة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة . وزاد هذا الاهتمام أكثر في الآونة الأخيرة، إذ أخذت تستقطب اهتمام ونفوذ القوى الدولية الكبرى[ii]، مما أخرجها من إطار النسيان والتهميش،لتحظى باهتمام بالغ.ويعود هذا إلى عدة أسباب واعتبارات من أهمها :

1- اكتشاف البترول في هذه المنطقة و الذي صادف زيادة الاحتياج العالمي الكبير لهذه المادة، مع بروز مؤشرات تدل على تراجع نسبة الإنتاج العالمي و تناقص الاحتياطي العالمي منه في مناطق أخرى .
2- ويضاف إلى هذا الإرهاب الذي استقر في المنطقة، وتواجد مختلف العصابات الإجرامية التي تنشط هناك.
3- أزمة الطوارق في شمال مالي .
4- زيادة على غنى المنطقة بثروات طبيعية ومعدنية أخرى ، ذات أهمية كبرى على المستوى العالمي، مثل اليورانيوم، والذهب، والفوسفات، والألماس، والحديد، وغيرها ...إلخ .

كل هذا، جعل منطقة الساحل وجهة للإستقطاب ولأطماع القوى الدولية، وخاصة الكبرى منها، كأمريكا وفرنسا والصين، كما عرفت ذات المنطقة والدول المجاورة لها، ومنها الجزائر خاصة، تفاقما واسعا وخطيرا متمثلا في التهديدات الأمنية غير عسكرية، التي ازدادت انتشارا نتيجة لشساعتها، و لعدم المقدرة في التحكم فيها ورقابتها وتتمثل هذه التهديدات في: الجريمة العابرة للحدود كالإرهاب، و تجارة المخدرات، وتجارة السلاح وتجارة وتهريب البشر. بالإضافة إلى مظاهر خطف الرعايا، والهجرة غير الشرعية، وتبييض الأموال ، والتي يمكن إدراجها كلها فيما يسمى بالجريمة المنظمة، وكذلك إلى انتشار الفقر والأمراض، والمجاعة والتلوث البيئي،والتصحر والجفاف وغيرها من التهديدات الخطيرة، التي عرفتها منطقة الساحل وجنوب الصحراء. والتي أصبحت كلها تشكل هاجسا خطيرا يهدد أمن وسلامة الأفراد، واستقرار المجتمع والدول، وخاصة دول الجوار مثل الجزائر، التي تمثل هجوما مباشرا على المصالح الجزائرية و مقوماتها، وتشكل تحديا خطيرا لأمنها، والمساس بمؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية، والإخلال بعملية التنمية، كما أصبحت هذه الأعمال الإجرامية تشكل تهديدا مباشرا للأمن والإستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي .

ولإدراك هذه الوضعية، وكيفية التعامل مع إفرازاتها يمكن طرح الإشكالية التالية، والمتمثلة في:

ما هي طبيعة هذه التهديدات الأمنية و مظاهرها في منطقة الساحل، وما هي أسبابها، وانعكاساتها المختلفة على الجزائر؟

I/ مظاهر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والجنوب و تأثيرها على الجزائر:

تكمن مظاهر هذه التهديدات الأمنية وبالخصوص -غير العسكرية- على الجزائر، في الأمور التالية: تجارة المخدرات، وتهريب وتجارة البشر، وتجارة السلاح، وتفاقم الظاهرة الإرهابية.

1- تهريب وتجارة المخدرات :

تشير الدراسات إلى أن هناك كميات كبيرة من الكوكايين ومن الهيروين،يتم ترويجها في العالم، تمر بالقارة الإفريقية، عبر الساحل والصحراء [*].

وهذا الكم الهائل الذي يدخل الجزائر من الدول المجاورة للساحل، يتم المتاجرة به وترويجه في الجزائر نفسها، والآخر يتم إيصاله إلى أوروبا أو جهات أخرى من العالم. ولا يخفى أن جريمة الاتجار وتهريب المخدرات تعد تهديدا جديدا وخطيرا لأمن الجزائر وإستقرارها، يمس بتأثيراته السلبية والخطيرة ، جميع مكونات الأمن القومي الجزائري (الفرد، والمجتمع، والدولة .... وغير ذلك) .

ومما ساعد عصابات الجريمة بأنواعها على توسيع نفوذها وبسط سيطرتها في منطقة الساحل وجنوب الجزائر، هو شساعة المنطقة، بالإضافة إلى وجود تلك العلاقة القوية التي تربط هذه العصابات بمختلف المنظمات الإجرامية الناشطة على المستوى العالمي مما أكسبها إمكانيات مادية ولوجيستيكية كبيرة جدا، زاد من صعوبة مراقبتها أو وضع حد لأعماله .

2- التهريب والإتجار بالبشر:

أصبحت هذه التجارة تمثل إحدى التحديات الخطيرة التي تهدد الأمن والمجتمع الجزائري، وتهدد استقراره، وتهريب البشر عبر الحدود و تجنيد أشخاص أو نقلهم، أو إيوائهم أحيانا عن طريق التهديد بالقوة، أو بإستعمالها الفعلي، أو غير ذلك من الأشكال، من أجل الحصول على مبالغ مالية من هؤلاء الأشخاص، مقابل نقلهم إلى الأماكن التي يرغبون الوصول إليها عبر حدود الدول وغالبا ما تكون عملية القيام بهذه الممارسات غير مؤمنة ، وتعتبر خرقا لقوانين الهجرة للدولة الجزائرية وللدول المهاجر منها و إليها، من طرف المتورطين في هذه العملية، حيث يتعرض الكثير من الأشخاص المهربين أثناء عملية التهريب إلى مخاطر كثيرة تعرض حياتهم للخطر[iii] .

وتعد منطقة الساحل وجنوب الجزائر، طريق عبور دولية مهمة للمهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، مرورا إلى أوروبا عبر الجزائر، من خلال البحر المتوسط، باعتبارها ـ في الوقت نفسه ـ ملجأ وملاذا آمنا لتجميع هؤلاء المهاجرين، ونقلهم عبر الطرق والممرات المبرمجة من طرف عصابات متخصصة في ذلك.

ولقد عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العقدين الأخيرين ، تفاقما سريعا وخطيرا يهدد إستقرار المنطقة ويمس بالمصالح الحيوية للعديد من الدول المتأثرة بها وقد قدر عدد المهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا[iv] -على سبيل المثال -، عبر طريق الساحل بـ 55 ألف مهاجر سنة 2007 جنى من ورائهم المهربون 150 مليون دولار[v] .

ويستغل الأشخاص المهربون والمتاجر بهم في أعمال غير مشروعة كالاستغلال الجنسي، مثل دعارة الأطفال والنساء خاصة في أوروبا، وكذلك تسخيرهم في بعض الأعمال، أو تجنيدهم في الحروب والنزاعات في أفريقيا أو حتى في الأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة، وفي بعض الأحيان، يتم الاتجار بالأعضاء البشرية للحصول على الأموال الطائلة.

وتعد القارة الإفريقية، من بين القارات التي عرفت انتشارا واسعا للاتجار بالبشر. وتعتبر دولة نيجيريا مصدرا وسوقا واسعا لذلك، حيث يتم جلب وتهريب الأشخاص من الأدغال الإفريقية، ومن الصحراء، ليتم بيعهم، سواء للجهات المحلية في مالي والنيجر وموريتانيا، أو لجهات دولية تستغلهم في أوروبا[vi]. كما أن دولة مالي، تعتبر هي الأخرى، من الدول التي تعرف ظاهرة الاتجار بالبشر، فقد أشارت التقديرات لسنة 1998، أن هناك من 10 إلى 20 ألف طفل مالي، تمت المتاجرة بهم، وإخضاعهم للسخرة[vii] . كما أن ليبيا تعتبر من بين الدول التي أصبحت مكانا للمتاجرة بالبشر واستغلالهم جنسيا، أو إخضاعهم للعمل القسري، حيث تشير الإحصائيات إلى ما يقارب 2،1 مليون ضحية هذه المتاجرة[viii] . كذلك نجد السودان، التي تعتبر معبرا مهما للاتجار بالنساء الأثيوبيات والفلبينيات، وتحويلهم إلى أوروبا، وكذلك الاتجار بالأطفال، خاصة في ظل الحرب الأهلية هناك، حيث تم تجنيد هؤلاء الأطفال لاستخدامهم في هذه الحرب .

3- تجارة وتهريب السلاح :

أصبحت هذه التجارة منتشرة بشكل كبير جدا، وأضحت الممول الرئيسي للنزاعات المسلحة والصراعات في أفريقيا ، كما أنها تسببت في إنتشار تهريب السلاح والمتاجرة به .

ولهذا نجد أن من بين أهم مصادر الأسلحة وتهريبها ، هي الدول التي شهدت حروبا أهلية ونزاعات داخلية، وما زالت تشهدها، فهي تعتبر جسورا لتهريب هذه الأسلحة عبر دول المنطقة، ولقد تزايدت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، وخاصة بالنسبة للسلاح الفردي، والذخيرة الخفيفة*. وزادت ظاهرة تهريب السلاح والمتاجرة به في منطقة الساحل والجنوب الجزائري حدة في السنوات الأخيرة، وكان للأزمة الليبية وتفاقمها، دورا كبيرا في زيادة انتشار الأسلحة فيها بشكل مهول [ix].

فعلا، لقد بدأت تجارة السلاح في جنوب الجزائر في التزايد التصاعدي الخطير، حيث عرفت نشاطا غير مسبوق في السنوات الأخيرة، ومما ساعد في تفاقمها، هو سهولة ترويجها، ومع تأزم الوضع في المنطقة، وخاصة في ليبيا ومالي، واستفحلت ظاهرة تهريبها وخطورتها وذلك بسبب المشاكل والصعوبات الكثيرة جدا التي تواجهها مراقبة الحدود الجزائرية الجنوبية وذلك نظرا لشساعتها، ولعدم توفر الإمكانيات اللازمة للقيام بذلك لدى الجزائر.

ومما يدعو للقلق، أن نشاط تهريب السلاح ، وكل أنواع التهريب الأخرى، تطور بشكل غير مسبوق، فمهربي السلاح بجنوب الجزائر، أصبحوا أكثر تنظيما وحيازة على موارد مالية ضخمة جدا، وعلى وسائل تقنية جد متطورة، مما ساعدهم على أداء مهمتهم الخطيرة.

4-الظاهرة الإرهابية :

استفاد الإرهاب في الجنوب الجزائري من الوضع غير المتحكم فيه هناك، حيث تنتشر النزاعات المسلحة والحروب في الدول المجاورة، إلى عدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي، إلى جانب العجز والتخلف الاقتصادي والفقر إلى تمركز الإرهاب هناك من خلال ما سمي بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي [x]، وقد تصاعدت العمليات الإرهابية التي ترتكبها هذه المنظمة الإرهابية (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) هناك، والتي أصبحت تستهدف الجزائر، سواء بواسطة الاعتداءات ضد قوات الأمن، أو ضد أماكن مقصودة والتي كان أهمها، الهجوم على القاعدة البترولية تيقنتورين، بعين أمناس جنوب الجزائر، أو عمليات الاختطاف التي تستهدف الرعايا الغربيين مقابل المطالبة بالفدية، والتي أصبحت تجارة رائجة .

لقد توسع النشاط الإرهابي في جنوب الجزائر بشكل كبير وبالذات فيما يتعلق بتهريب المخدرات والمتاجرة بها وبالأسلحة كذلك، أو التعامل مع المنظمات الإجرامية الأخرى التي تقوم بهذه الأعمال المختلفة [xi] .

وهذا بدوره دفع بتفاقم ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها . وكان للأزمة الليبية تأثيرا كبيرا على نمو واشتداد القوة الإرهابية هناك، نظرا لضعف إدارتها الأمنية الحالية، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة بشكل كبير [xii]، وهو ما أتاح الفرصة لعناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بالتحالف مع تجار المخدرات، ومع غيرهم من التجار غير الشرعيين في الأمور الأخرى، ومع كل التجار والعصابات الإجرامية، حيث يضمنون تأمين الطريق لهم بالمنطقة، لنقل بضائعهم إلى وجهات وأماكن يتفقون عليها معهم، فهناك ارتباط وثيق وتكاملي بين الإرهاب والأعمال الإجرامية الأخرى، فهو (الإرهاب) يتفاعل ويتعاون مع الجريمة المنظمة، حيث تظهر هذه العلاقة التكاملية بينهما بمختلف أشكالها، بقيام هذه الأخيرة بتمويل الشبكات الإرهابية بالأموال والسلاح والمعدات التكنولوجية مقابل توفير الحماية لعملياتها غير المشروعة، وتأمين الطريق لها [xiii] .

II- أسباب التهديدات الأمنية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب:

لتحليل أسباب التهديدات الأمنية من منطقة الساحل على الجزائر، يمكن تناولها من خلال ثلاث زوايا مهمة، وهي : سبب الدول الفاشلة، سبب الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، ثم سبب (العولمة) أو التغيرات الدولية الجديدة.

1- الدول الفاشلة :

تتمثل الدول الفاشلة في حقيقة الأمر في تلك الدول المستقلة وذات السيادة ولكنها ضعيفة ، وليست قادرة على حماية نفسها كوحدة سياسية واقتصادية واجتماعية ، و لفهم واقعها ، يمكن مقارنتها بعكسها، الدولة غير الفاشلة، وهي تلك التي تستطيع تأمين مستوى لائق من المعيشة والخدمات لسكانها، و إمتلاكها لقاعدة تحتية اقتصادية جيدة ونشطة، كما أنها تستطيع الحفاظ على القانون والنظام العام الداخلي، هي دولة متماسكة اجتماعيا، وذات نظام سياسي مستقر، وتستطيع المحافظة على سيطرتها على حدودها، وعليه فالدولة الفاشلة هي غير قادرة على تأمين وتلبية حتى المطالب والحاجيات الضرورية المعيشية والخدماتية لسكانها، كما أنها غير

قادرة على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي الداخلي، وحكومتها في غالب الأحيان غير شرعية ، فهي مفروضة بالقوة ، ولهذا تستعمل وسائل القهر ضد مواطنيها، لتغطية عدم شرعيتها، وفرض نفسها، فسلطتها لا تلقى القبول والتأييد من قبل غالبية السكان. أما أجهزتها الرئيسية، مثل القضاء والشرطة والجيش... وغيرها، فهي غالبا ما تكون في يد حزب واحد، تهيمن عليه مجموعات سياسية ذات تركيب عرقي و هي دولة ليست لها قاعدة شعبية حقيقية،بل تعتمد على القوى الخارجية لحماية نفوذها وبقائها،وغالبا ما يكون المستعمر القديم (فرنسا)، كما في حالة مالي وتشاد...وغيرها للقيام بهذا الدور .

و في بعض الأحيان، تقع السلطة في هذه الدول بين أيدي عصابات مجرمين، وأمراء الحرب، وعصابات مسلحة، أو متطرفين دينيين كما في الصومال .

وهكذا، تعم الفوضى، في مثل هذه الدولة الفاشلة ، مما يؤدي إلى تدفق اللاجئين منها عبر الحدود، هربا من العنف وعدم الاستقرار، ومن الفقر والبطالة، كما تصبح ملجأ للعصابات الإجرامية، كتجار المخدرات، ومهربي السلاح و البشر...وغيرها من الأعمال غير المشروعة التي تتم دون أن تتعرض لأي ملاحقة أو مراقبة [(*) (xiv)] .

ولهذا يتأكد وجود علاقة كبيرة بين الدول الفاشلة وبين التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وجنوب الجزائر، فنجد أن أعمال المنظمات الإجرامية، قد استفادت كثيرا من عجز دول منطقة الساحل وفشلها في تأدية وظائفها الأساسية، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، وعجزها كذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم قدرتها على توزيع الثروة على مواطنيها، مما أدى ويؤدي إلى ارتفاع نسبة العمل الإجرامي، وتعدد أنماطه ، وكل هذا بسبب فشل سياسة الدولة في جميع المجالات الحياتية .

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي، المنطقة التي تحتوي على أكثر الدول فشلا، والمصنفة على أنها الأقل نموا في العالم و يعد الفقر والبطالة والجوع أكبر المشاكل التي تعاني منها الشعوب في هذه الدول الفاشلة. فاقتصادياتها منهارة تماما، وعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة، إلا أن عدم قدرتها وعدم معرفتها على استغلالها ،أدى إلى الركود الاقتصادي، و الصناعي خاصة وكذلك فشل الدولة في إدارة وتسيير عجلة الاقتصاد . كل هذا جعل من أفرادها يلتجئون ويعتمدون على الفلاحة، كمورد أساسي، ولكن هذا المورد عجز بدوره عن سد حاجيات الأفراد، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية والمناخية القاسية، كالتصحر والجفاف، مما زاد من انتشار الفقر والبطالة، الذين يعتبران الدافع القوي للقيام بالأعمال الإجرامية . يضاف إلى هذا أن هذه الدول تسجل ارتفاعا كبيرا للنمو الديمغرافي مما زاد من تفاقم مشكلة السكان عموما [(xv)] .

إذن أن الأفراد من هذه الدول الفاشلة يتطلعون على الهجرة والقيام بأعمال أخرى بدافع النجاح أو بحثا عن الرفاه المفقود في بلدانهم، بفعل الفقر والبطالة وعدم الاستقرار، أو الربح السريع، أو البحث عن الأمان، فيقبلون أي عمل من أجل لسد حاجياتهم ويقومون بأي سلوك يؤدي إلى ذلك [(xvi)] .

إن معظم دول الساحل فشلت منذ الاستقلال في بناء كيانات حديثة، تضمن الحياة المستقرة لمواطنيها مما خلف توترا دائما ، أضعف من سيادة الدولة هناك ، كما أدى إلى ضعف فكرة المواطنة فيها، مع انتشار الفساد السياسي والاقتصادي، وكذلك فقدان الميكانزمات لحل النزاعات الداخلية، ونتيجة لذلك لم تستطع مثل هذه الدول المحافظة على الانسجام الاجتماعي، ولا عن الأمن والاستقرار لمواطنيها .

لكل هذه الأسباب، كان من الطبيعي والمنطقي أن تجد بعض الجماعات والأفراد بالتحالف مع الجماعات الإرهابية من منطقة الساحل المكان المناسب لممارسة نشاطاتها غير المشروعة، والتي تهدد أمن واستقرار دول المنطقة وما جاورها ومنها الجزائر.

2-الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية :

تعرف منطقة الساحل وما جاورها كثيرا من النزاعات الداخلية والحروب الأهلية،بالإضافة إلى وجود الأنظمة الجائرة الفاسدة،واختراق حقوق الإنسان فيها، وهذه بدورها تعلب دورا مهما وأساسيا في ارتفاع الأعمال المهددة للأمن والاستقرار، وخاصة تجارة الأسلحة وتهريبها. حيث أن هذه التجارة ترتبط دائما بمناطق النزاعات والحروب والصراعات، و التي تجد فيها سوقا رائجة لتصريف تلك الأسلحة ، لتحقيق أرباح خيالية من ورائها ، وكذلك استخدام واستغلال النزاعات الداخلية للأطفال، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة تجارة البشر في هذه الحروب. كما أن نزوح المهاجرين من دول الساحل كان بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي عرفتها هذه الدول بسبب الحروب الأهلية أين توجد شبكات كبيرة تمارس مختلف أنواع التزوير والتهريب والتجارة غير المشروعة .

ومعروف أن انتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل، تعود إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الوطني، الناتج عن تخطيط عشوائي للحدود أثناء العهد الاستعماري، حيث ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة، قطعت أوصال المجتمعات والثقافات واللغات في إطار إستراتيجية واحدة في كل الشريط الساحلي، من موريتانيا إلى السودان، تاركا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمات بناء دولة متماسكة الأطراف ومنسجمة، حيث أصبحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه "المشروع الوطني" في منطقة الساحل، إذ لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل، وعجز عن التعامل العرقي، والتعدد الثقافي .

وأمام فشل الأنظمة عن التعامل بحكمة وفاعلية مع مخلفات الاستعمار التي مست الهوية واللغة والثقافة والتنمية والبناء ... الخ ، اضطرت الجماعات التي شعرت بالغبن والطرد والحرمان، أو تعرضت له بالفعل، إلى اللجوء إلى العنف المسلح أكثر من مرة، وعلى طول عقود من الزمن ، لتحسين وضعها في عملية توزيع الثروة ، والمشاركة السياسية والمدنية خاصة في إدارة شؤون البلاد .

ومن بين أهم هذه النزاعات والحروب في منطقة الساحل تلك المتعلقة بالنزاع المسلح في الصومال الذي أنهك هذا البلد منذ 1991 وما زال. وهناك الجماعات المتمردة في السودان، والتي ظلت تهدد أمن واستقرار هذا البلد ومازالت، كالحرب الأهلية بين الشمال والجنوب لأكثر من عقدين ، والتي أدت في النهاية إلى تقطيع أوصال هذا البلد بانفصال الجنوب على دولة الأم (2011) ، وكذلك أزمة دارفور المعقدة التي مازالت تنهك وتهدد هذا البلد. كما شهدت التشاد ولعدة سنوات نفس الظروف المأساوية من العنف والاقتتال الداخلي بين عدة مجموعات مسلحة، بالإضافة إلى النزاع والحرب شمال مالي[xvii]. كما يمكن الإشارة إلى الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا، والتي أدت إلى إبادة ما يقارب المليون شخص ، وكذلك الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية، والتي قتلت نحو 7% من سكان هذا البلد ... وغيرها من النزاعات والحروب الأهلية، والاضطرابات السياسية .

وعلى العموم فإن القارة الإفريقية تعد من أهم الأماكن التي تعرف نزاعات وحروبا داخلية، معظمها عرقية أو قبلية أو إثنية [(*)(xviii)].

و الملاحظ أن معظم الحروب الداخلية تقع في الدولة الفاشلة والضعيفة التي تفتقر للكفاءة، وتنتشر فيها أنواع الأعمال الإجرامية التي تتضرر من آثارها السلبية الدول المجاورة، ومنها الجزائر، وخاصة بسبب نزوح اللاجئين بأعداد كبيرة هربا من الأوضاع الداخلية المزرية غير المستقرة، وقيامهم بأعمال غير شرعية تهدد الأمن والاستقرار.

ولقد تميزت السنوات الأخيرة بحركات هائلة من اللاجئين بصفة فردية أو جماعية، نتيجة الحروب والنزاعات الداخلية وانتهاكات حقوق الإنسان، بسبب الانتماءات العرقية والدينية وحتى السياسية، التي تضطر الأفراد إلى النزوح من المناطق غير الآمنة إلى دول أخرى أكثر أمنا واستقرارا كالجزائر .

و أدى سبب وجود الأنظمة المبنية على الانتماء العرقي أو القبلي في البلدان الإفريقية، مثل مالي والنيجر وكوت ديفوار ورواندا... وغيرها صراعات سياسية ودينية وعرقية خلقت نزاعات وحروبا متواصلة، كانت لها انعكاسات خطيرة جدا على هذه الدول نفسها، وعلى الدول المجاورة كذلك وخاصة الجزائر .وفي السنوات القليلة الماضية تزايد عدد الحروب الأهلية في هذه الدول الساحلية، فأصبحت من أهم المصدرين للاجئين بسبب هذه الحروب وعدم الاستقرار الداخلي والإضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب هذه الحروب فيها .

ومما يدل على دور النزاعات الداخلية في منطقة الساحل هو نسبة اللاجئين والمشردين فيها بسبب الحركات الانفصالية والحروب والصراعات الداخلية والأهلية، حيث كانت إفريقيا ثاني أكبر مصدر للاجئين في العالم بنسبة 26% ، وبلغ عددهم 6،5 مليون ، وكان السودان أكبر مصدر ، بسبب الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب وأزمة دارفور .

3 ـ العولمة

هناك تأثير بسبب التحولات الدولية الجديدة، أو ما يعرف "بالعولمة" على تطور الأعمال الإجرامية المهددة للأمن والاستقرار في منطقة الساحل وما جاورها، حيث أن نمو شبكة الاتصالات والمعلومات على المستوى الدولي، واستخدام نظام مالي عالمي، مكن من تحريك الأموال بسرعة وبسهولة كبيرتين، وكثيرا ما يكون بطرق سرية .

كما أن الزيادة السريعة في التجارة العالمية، قد أتاحت فرصا جديدة، استطاعت الجماعات الإجرامية استغلالها كما تريد، مستغلة في ذلك ثورة المواصلات والنقل والاتصالات التي سهلت هي الأخرى تنقلات سكانية كبيرة، وأدت إلى نزوح أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين إلى المجتمعات الأخرى، وفي الوقت نفسه سهلت للمنظمات والعصابات الإجرامية القيام بأعمالها بسهولة وبسرعة بعيدا عن الملاحقة والإيقاف، ففي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1999 بعنوان : (Globalisation with a human face)، أكد على أنه بالرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في جميع المجالات الحياتية، نظرا لسرعة انتقال المعرفة والتكنولوجية الحديثة وحرية الانتقال للسلع والخدمات والأفراد، فإنها بالمقابل تفرض مخاطر كارثية على الأمن الإنساني في القرن الواحد والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في كل من الدول الغنية والفقيرة، وهناك عدة تحديات أساسية تأتي بها العولمة منها :

1 . غياب الأمن الشخصي، الذي يتجسد في الجريمة المنظمة، وكذلك الاتجار بالبشر، اللذان يتصلان بالهجرة غير الشرعية.

2 . غياب الأمن السياسي، والذي يتجسد في نوع جديد من النزاعات والنشاطات غير المشروعة، التي تحدث في الحدود كسرعة انتقال الأسلحة في الحدود، المخدرات، وكذلك الهجرة غير الشرعية[xix] .

وفعلا، لقد سهلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أتاحتها العولمة، عمل الجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية الأخرى، فالجريمة كما قال البعض أصبحت تنفذ في دولة ما، بواسطة أشخاص من دولة ثانية، وأسلحة من دولة ثالثة، وتمويل من دولة رابعة، والضحايا قد يكونون من دولة خامسة ...، وهكذا، كما ساعدت شبكة الانترنت والمحطات الفضائية وتقنية الهواتف المحمولة، على تسهيل الجهود الدعائية للحركات الإرهابية وغيرها، من الاتصال بالعناصر المسلحة وعناصر طامعة للانضمام إليها .

و الملاحظ إن زيادة وتيرة انتشار التهديدات الأمنية الجديدة، قد إزدادت تفاقما بسبب تطور شبكة الاتصالات العالمية التي أفرزتها "العولمة"، في أغلب المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، و التي زادت من ضعف الدولة أمام التهديدات التي تواجهها[xx]، وهي الظاهرة التي استغلتها الجماعات الإجرامية فوسعت من دائرة أعمالها وأنشطتها الإجرامية، التي أصبحت تتسم بالسرعة والسهولة متعدية حدود الدول .

III . انعكاسات التهديدات الأمنية من منطقة الساحل والجنوب على الجزائر :

لقد مست العديد من الأعمال الإجرامية مختلف الجوانب الحياتية في دول المنطقة ، وتؤثر على بنية المجتمع وديناميكيته فيها كالممارسات اللا أخلاقية التي تقوم بها هذه العصابات، كالدعارة التي تؤثر على الجانب الاجتماعي والتربوي وعلى الجانب الصحي وتؤدي إلى انتقال الأمراض والأوبئة وانتشارها مثل مرض السيدا والأيبولا وغيرهما،

كل هذا يؤثر على الأمن والاستقرار في الجزائر، نظرا لقدرة هذه المنظمات على تخطي الحدود الجزائرية وتجاوزها[xxi]، وخاصة من خلال استغلالها للتكنولوجية المتطورة والسهولة التي أتاحتها ظاهرة العولمة. وتعددت هذه الانعكاسات، لتشمل جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية و أمنية.

1 . الانعكاسات الاقتصادية :

إنعكست تأثيرات هذه الأعمال والنشاطات غير المشروعة، التي تقوم بها مختلف المنظمات الإجرامية بقوة على الجانب الاقتصادي، وعلى التنمية المحلية في الجزائر، وذلك من خلال أنشطتها الإجرامية المتنوعة، التي تستهدف جني الأرباح المالية الطائلة أو المحافظة عليها، مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة، وغيرها من الاتجارات التي تعود بملايين الدولارات على هذه العصابات المتورطة فيها، وهذا ما ترك تأثيرات اقتصادية خطيرة على الفرد وعلى المجتمع منها :

- التجارة غير المشروعة التي تؤدي إلى تعطيل في الإنتاج الاقتصادي، وإلى إهدار للأموال.
- السرقة و الفساد (الرشوة) والتهريب وتزوير العملة.

- مساهمة اليد العاملة للمهاجرين في نمو سوق العمل غير الشرعي.
- تطوير طرق الاحتيال والتزوير للوثائق والأوراق المالية، وتوزيعها في الأسواق الجزائرية ، وانتشار السوق السوداء أو الموازية ، مما أثر ويؤثر على الاقتصاد الجزائري بشكل رهيب[xxii] .

باختصار، تعد أعمال ونشاطات المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر، من الأعمال غير القانونية وغير الشرعية، نظرا لأن إقامتهم ووجودهم غير مشروع، و المهم عندهم هو الحصول على الأموال بأي طريقة كانت، و بعيدا عن إمكانيات الضبط والمصادرة، وتقوم هذه العصابات بتبييض أو غسل تلك الأموال، التي تحصل عليها من السوق الموازية، وهي من أكبر المظاهر السلبية التي تؤثر على الإقتصاد الجزائري. كما أن استغلال تلك الأموال لإكمال تبييضها أو دمجها مع أموال أخرى ذات مصدر مشروع ، يضعف ثقة المتعاملين مع هذه المشاريع .

ويضاف إلى هذا، أن استبدال العملة الجزائرية الناتجة من النشاطات غير الشرعية بأخرى أجنبية من أجل تبييضها عن طريق تحويلها، يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية. كما أن تهرب تلك الأموال من الضرائب نتيجة الاقتصاد الخفي، يؤدي إلى نقص موارد الدولة الجزائرية ومداخيلها [xxiii] .

إذن يلاحظ أن مختلف هذه الأعمال غير المشروعة ، تترك آثارا ضارة على اقتصاديات الجزائر، مما يضعف جهود التنمية فيها، كما يصعب عملية التسيير الاقتصادي، وكذلك فساد النظام المالي والمصرفي، مما يؤدي إلى فساد المؤسسات المالية والتجارية وغيرها.

2 . الإنعكاسات الاجتماعية :

هناك انعكاسات اجتماعية خطيرة لهذه الأعمال غير المشروعة على الجزائر، من ضمنها التأثير على القيم الأخلاقية للمجتمع الجزائري، بسبب أن المهاجرين غير الشرعيين مثلا يقومون بنشر بعض الممارسات اللا أخلاقية بشكل واسع . فظاهرة المتاجرة بالمخدرات وتهريبها مما يؤدي إلى ترويجها في المجتمع الجزائري، أي أصبح يتعاطاها بعض الجزائريين، ومضار انتشار تعاطي المخدرات وتفشيها في المجتمع الجزائري كبيرة جدا، بالإضافة إلى إنتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة، كنقل مرض السيدا وغيرها من الأمراض الأخرى .

وتحاول العصابات والمنظمات الإجرامية السعى إلى شراء الذمم، وذلك بدفع الرشاوى للمسؤولين والإداريين الجزائريين، وتعمل على إفسادهم بكل الطرق والوسائل الممكنة والمتاحة، وإذا فشلت في ذلك، قد تلجأ إلى وسيلة التهديد والعنف، بارتكاب جرائم مثل الخطف وحتى القتل، فتخلف بذلك حالة من اللا أمن واللا استقرار في البلد .

3 . الانعكاسات السياسية والأمنية :

يحدث التوافد المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر، اضطرابات عديدة سياسية وأمنية فيها وهو ما يعتبر مصدر تهديد خطير، لأنه مرتبط بعصابات متخصصة في الإجرام بشتى أنواعه، مما يخلق حالة من الهلع والخوف في المجتمع الجزائري، وهذا ما يشكل إحساسا عاما بعدم الأمن، كما يسهل للمنظمات الإجرامية بمختلف أشكالها بالتوغل داخل البلد، وما يحدث ذلك من اضطرابات وقلاقل خطيرة جدا، مثل تفشي

الصراعات القبلية والدينية، وغيرها بين المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم، ومع السكان المحليين كذلك، خاصة في الجنوب الجزائري والصحراء الجزائرية [xxiv].

وتعتبر الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها وأشكالها ، من أكثر المظاهر خطورة، وتهددا للإستقرار والأمن الداخلي، و بالخصوص على الحياة السياسية والإدارة الحكومية والسلطات القضائية ووسائل الإعلام في الجزائر.. الخ ، وباعتبار أن الساحل الإفريقي والجنوب الجزائري، هما فضاء صحراوي واسع يصعب التحكم في حدوده، لهذا فإن مخاطر الجماعات المسلحة تتضاعف (مراكز تدريب عسكري، جلب عناصر مقاتلة، الاختطاف والقرصنة...)، كما يمثل هذا الفضاء منطقة تسهل فيها المعاملات غير المشروعة التي ذكرناها سابقا.

إن الأزمات الداخلية التي تعرفها دول منطقة الساحل، وعلى رأسها الأزمة الليبية، والتارقية بمالي، تشكلان خطرا أمنيا يهدد الجزائر، مثل انتشار الأسلحة وتهديد وقوعها بين جماعات إرهابية خطيرة، وبالتالي تفشي الجريمة الإرهابية والإجرامية بالمنطقة .

كما أن تنظيم القاعدة قد يسعى إلى إفشاء الصراعات القبلية في الجنوب الجزائري، وإيقاظ العداءات النائمة بين قبائل الصحراء، لكي تضل الحامية والحاضنة لها، وتقوم بتأليبها على الدولة الجزائرية، وقد تنجح في ذلك نظرا للعوامل الاجتماعية أهمها العصبية التي هي أقوى بكثير من الانتماء للدولة الجزائرية عند قبائل الصحراء، بالإضافة إلى العلاقات العائلية وكذلك بعض القناعات الدينية، وقد يهدد هذا الوضع بتحقيق مسعى القاعدة في خلق إمارة إسلامية لها هناك، قد يكون عنوانها كما قال البعض "ساحلستان". وهذا الأمر إذا حدث فإنه عواقبه الأمنية تكون خطيرة على الجزائر بصفة خاصة وعلى كل المنطقة بصفة عامة

الخاتمة :

لقد أصبح الوضع في جنوب الجزائر متأزما للغاية بسبب انتشار هذه الظواهر المهددة والمتعددة الأبعاد والآثار، فالجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، أخذت منحنى تصاعديا خطيرا جدا في السنوات الأخيرة ، فقد انتعشت تجارة وتهريب المخدرات بشكل كبير، مما سمح بانتشار ظاهرة الإرهاب، الذي هو الآخر يعمل على توسيع تجارة السلاح، كما أن نشاط تهريب البشر سمح بانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ... الخ .

وبالتالي أصبح جنوب الجزائر، منطقة عبور ومقر للعديد من النشاطات الإجرامية المهددة لأمن واستقرار الجزائر، فالجنوب أصبح منطقة عبور للمخدرات القادمة من قارة آسيا إلى قارة أمريكا أو العكس، وإلى قارة أوروبا، وكذلك الأمر بالنسبة للهجرة غير الشرعية، فهذه المنطقة أصبحت نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين لشمال إفريقيا للتوجه إلى أوروبا، وكذلك نشاط تجارة السلاح المنتشر على نطاق واسع في المنطقة، بسبب الحروب الأهلية والأزمات الداخلية،في بعض الدول الأفريقية جنوب الصحراء ، كان آخرها الأزمة الليبية، وأزمة الطوارق والأزواد في شمال مالي، التي ساهمت كلها في انتشار الأسلحة في المنطقة بشكل واسع وخطير، والذي أدى بدوره إلى انتعاش نشاط الحركات الإرهابية، اعتمادا على الأسلحة، يضاف إلى هذا تدخل القوى الكبرى عسكريا، وخاصة فرنسا وأمريكا، وما لمثل هذه التدخلات من أخطار على الجزائر .

كل هذه الأعمال وتداخلها، لها انعكاسات خطيرة على أمن الجزائر وعلى استقرارها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية والأمنية وغيرها، وهو ما يتطلب منها يقظة سياسية مضافة، لمواجهة أية طوارئ قد تحدث في المستقبل .

الهوامش والمراجع :

(i) Mahdi Taje: Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africain, Collège de Défence de l'OTAN, NDC Occasional Paper 19, Dec 2006, p6.

(ii) بوزيد عمار: الساحل الإفريقي في عين الإعصار،مجلة الجيش (الجزائرية) عدد 561،أفريل 2006، ص 30.

(*) وكأمثلة على ذلكففي الفترة بين 2005 و 2008 استقبلت المنطقة عشرات الأطنان من الكوكايين، بلغ 46 طن.كما أنه في الفترة بين 2005 و2007، تم القبض على أكثر من 4870 شخصا من المهاجرين غير الشرعيين ،متورطين في المتاجرة بالمخدرات في الجزائر، معظمهم أفارقة.

- أنظر: Wannemberg Gail:.Organized Crime in West Africa, African Security Review 14 (4) 2005, p5.

- Fares Ali: Criminalité Crime Organisé et l'Immigration ,les chiffres de la Gendarmerie, Liberté , Juin 2007.

(iii) بن مسفر محمد: الشمراني عبد الخالق: الجريمة المنظمة، سياسة المكافحة في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي، رسالة ماجستير/ أكاديمية نايف للعلوم الأمنية 2006.

(iv) بودينار سمير: تأثير الهجرة غير القانونية في إفريقيا على دول العبور، ورقة قدمت لندوة الهجرة العربية الإفريقية إلى الخارج، جامعة الدول العربية، 17، 18 نوفمبر 2008

(v) المكتب الأممي لمكافحة الجريمة المنظمة: خلاصة وافية، نيويورك ، الأمم المتحدة 2007.

(vi) مرعني أحمد لطفي: إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر،دار النهضة العربية،القاهرة،2009.

(vii) Amado Philipe de Andrès: West Africa under Attack, Drugs, Organized Crime & Terrorism as new threats to global security, UN Office on Drugs & Crimes, UNISCI, Discussion Papers, No 16, Jan 2008 ,pp203, 227.

(viii) تقرير المتاجرة بالبشر لعام 2007 بليبيا، ليبيا تحتل المرتبة الثانية www.arabica.libya /us embassy .gov/2007.hml.

* وتشير تقديرات الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير له ، إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية كما أن 80% من الأسلحة الموجودة، مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا.

(ix) Langumba Francis Keili: Small Arms & Light Weapons Transfer in West Africa, a Stock Tahing, www.unidirch, ppp/ articles pdf, art 2840, pdf.

(x) S.Goubi: la Lutte Contre le Térrorisme et la Criminalité au Sahel, El Djeich,(Algerie) , 570, Janvier 2001, p38.

(xi) Ait Amirat Malika: Stratégie Mondiale contre le Terrorisme, ElDjeich (Algerie) 567 Octobre 2010, p51.

(xii) انتشار الأسلحة بليبيا سيضاعف امتداد العنف.http.//www.sawtaher.net/online/modules.php/nane=news et file=article et sid=24557

(xiii) البسيوني محمد شريف: الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الشروق القاهرة ، 2004.

(xiv) غريفيش مارتن: وأوكلاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث 2008.

(*) وقد حدد صندوق دعم السلام ، خصائص الدولة الفاشلة في : 1- فقدان السيطرة العملية على أراضيها . 2- ضعف السلطة الشرعية في البلاد.3-عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات الهامة. 4- عدم القدرة على التعامل مع الدول الأخرى ، كعضو فعال في المجتمع الدوليأما المنظر (Barry Buzan) ، فقد أشار إلى ثلاث أبعاد للدولة الفاشلة: 1- الافتقاد إلى مصادر الشرعية . 2- العجز عن مراقبة الإقليم الجغرافي 3- طبيعة الهياكل المؤسساتية ، وعدم قدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع . www.marefa.org/index.php

Luk Van Lange Hove: Regronalizing Human Security in Africa, UNU-Crise, Occasional Papers, 2004, P7.

(xv) Chaabita Rachida: Migration Clandestine Africaine vers l'Europe, l'Armature , Mars 2010, p19

(xvi) مصطفى محمد سمير: الهجرة غير الشرعية، الموت من أجل الحياة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 48، 49، خريف 2003، شتاء 2010، ص 08.

(xvii) مساعيد ، ض: إفريقيا، عندما يعيق اللأمن مسار التنمية،مجلة الجيش(الجزائرية)، العدد561، أفريل 2010، ص 38.

(xviii) مرابط رابح : أثر المجموعة العرقية على استقرار الدولة، دراسة حالة كوسوفو، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 2009.

* - يرى (B. Buzan) أن إنهيار الدولة يؤدي إلى ظهور كل مجموعة تعتمد على نفسها من أجل البقاء والدفاع عن كيانها ووجودها.

(xix) محمود أحمد إبراهيم : الحروب الأهلية في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، 2001.

[xx] ناي جوزيف: ودوناهيو جون، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، الحبيكان، القاهرة، 2002.

[xxi] Bigo Didier, Politique Réseaux : Expérience Européenne, Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques 1996, pp 254, 259.

[xxii] Said Lila: L'Impacte de l'Immigration Clandestine, en Afrique, Juillet 2007, LTTP : www.fr, al africa.com/storiès/pdf

[xxiii] الشوا محمد سامي: السياسة الجبائية في مواجهة غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة 2001.

[xxiv] السلام أحمد رشاد: الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني، مقال من كتاب : مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض